

رأي إنكليزي بالاعدام

اقترح بعض الكتاب الانجليز على وزارة الداخلية اذا خففت عقوبة الاعدام الى الاشغال الشاقة المؤبدة ولم يكن ثمة ظروف مخففة ظاهرة تدعو الى تخفيفها - اقترح عليها ان تصدر بيانا توضح فيه عملها هذا . وكان الاقتراح على اثر حادثين حيرتا الرأي العام ولم يهتد الى سلوك الوزارة فيها

فالاولى حادثة مهندس شاب اسمه فرنسيس نايلر حكم عليه بالموت لقتله حواء . وبعد ارتكابه للجريمة سألته إحدى اخوات زوجة هـل ابوها مات فاجاب « نعم فقد قصدت ذلك . وقضى على حياتي » وشهد الاطباء الاخصائيون بان القاتل سليم العقل . وبعد صدور حكم الاعدام عليه لم يطلب تخفيف العقوبة ومع ذلك استبدل حكم الاعدام بالاشغال الشاقة المؤبدة

والثانية حادثة جاوليش اسمه دارفلي حكم عليه بالموت لقتله احد الجنود رفقائه وقد وجدت جثة المقتول بعدما افتقدوه بخمسة اشهر . واعترف القاتل بانه ربط القتييل في اثنا لعبة كالم يلعبانها وتركه مربوطا قصاصا له على اهانة معشوقته .

وفي اليوم المعين لتنفيذ الحكم اعلنت وزارة الداخلية انه سيؤجل اذ وردت عليها ابناء جديدة عن هذه الحادثة . وفي ١٢ يناير الماضي استبدلت عقوبة الاعدام بالاشغال الشاقة المؤبدة

حادثان لم يشك احد البتة في ان المتهمين بالقتل فيهما كانا قاتلين وفي ان حكم المثلين كان صوابا . ومع ذلك خففت عقوبة الاعدام فيهما واستبدلت بالاشغال الشاقة ولم تفسر وزارة الداخلية سبب ذلك . وعليه اقترح بعض الكتاب كما اشير في صدر هذا المقال ان تصدر وزارة الداخلية في امثال هاتين الحادثتين بيانا توضح فيه سبب تخفيف العقوبة

على ان كاتب هذه السطور لا يوافق على هذا الاقتراح . فقد نموت
بكثير من هذه الحوادث فيما مضى فعرفت انه يستحيل في غالب الاحيان
اصدار بيان مثل الذي يقترحونه كما يدل عليه الحوادث الخيالي الاني ولكنه ممكن
الوقوع

رجل وحيه تزوج فتاة جميلة بحبها حبا جما . ومضى عليها سنوات كانت
تردها فيها كتب تهديد بالفضيحة وطلب المال من رجل كان يحبها قبل زواجها
فتزوجت بغيره . وفي حوزة هذا الرجل رسائل تضرر بسمعتها قبل زواجها .
ولكنها لما تزوجت عاشت مع زوجها عيشة لا غبار عليها . ولما طال عليها العهد
بالتهديد المتكرر وبطلب المال (النصب) ضاقت بذلك ذرعا وامست لا تطيق
الحياة

واخيرا شكت الامر الى زوجها فثار ثاره وقصد منزل (النصب) ليأخذ
منه كتب زوجته ثم دخل المنزل فعلا وجعل يفتش في اوراقه واذا بصاحب
المنزل قد دخل فدار بينهما قتال قتل فيه (النصب)

ولما جرى به للمحاكمة اعترف بأنه دخل منزل القاتل وانهما اختصما فقتله
وكان لا يعرفه . وظهر من البحث والتحقيق ان نقودا فقدت من منزل القاتل
شكك على القاتل بالاعدام ولم يذكر في خلال محاكمته شيء عن زوجه ولا عن
الكتب التي كان القاتل يبدها لبرارها لفضيحتها ولا عن سلوك القاتل معها
ولكن المرأة راعها الحكم على زوجها فقصدت وزارة الداخلية قبيل اليوم المعين
لتنفيذ الحكم في زوجها فتصدت حكايتها من اولها الى آخرها . وابتدت الكتب
التي وجدت عندها وعند القاتل بحكايتها . تخفف وزير الداخلية الحكم الى
الاشغال الشاقة المؤبدة . افيستطيع ان يبين للجمهور سبب ذلك ؟

في سجلات وزارة الداخلية اوراق باعثال كثيرة من هذه الحادثة مما ترك
الجمهور فيه حائرا او مصعوقا وايس لذلك من سبب سوى ان وزارة الداخلية
لم تصدر بيانا تخفيف عقوبة الاعدام واستبدالها بالاشغال الشاقة مع انه لم

يمكن هناك ظروف مخففة في الظاهر ، والعادة ان وزير الداخلية يبين سبب استبدال العقوبة لشخص واحد هو الملك لان للملك وحده حق استعمال الرأفة ولتعد الى الحادئين الاوليين فنقول :

نرجح ان سبب تخفيف العقوبة في حادثة نايلر مسألة نفسية عقلية (بسيكولوجية) وفي حادثة دانلي ورود بيانات اضافية اشترط فيها صاحبها ابقائها سرا كاتفا لم يسع وزارة الداخلية الا العمل بهذا الشرط . ولم ار في تاريخ اختياري الطويل لتقضاء حادثة اشجى للعواطف من حكاية نايلر . فقد كان من الوجهتين الطبيعية والادبية فوق المتوسط بكثير . كان طيب السيرة صافي السريرة محبا للعمل غيرا على زوجه متعلقا باولاده . ولكنه ماغنى . منذ تزوج شاعر بالخطاط مركزه الاجتماعي عن مركز اسرة زوجه . ولم يكن الذنب ذنب الاسرة ولا ذنب حية الذي قتله وقال عنه بعد مقتله انه « افضل اصدقائي »

وكان قبل ذلك قد سافر الى استراليا طلبا المال لخائنه المقادير فعاد الى وطنه فانطأ يائسا وقصد ذات يوم الى مكان عازما على الانتحار . فدرى حموه يعززه فهب اليه وجعل يلاطفه ويطيب قلبه ويهون الامر عليه فاطلق عليه النار فقتله

ومما لا ريب فيه انه كان سليم العقل قبل القتل بعشرين دقيقة وبعده بوضع دقائق فلم برالمخلفون ان يحكموا عليه بغير ما حكموا . ولكن وزارة الداخلية محصت الوقائع اشد تمحيص في هذه الحادثة كغيرها من الحوادث وبعد مقارنة الوقائع التي اعلنت في المحاكمة عا لم يعلن فيها اصدرت امرا بتأجيل حكم الاعدام ثم بتخفيف العقوبة بعد ذلك . ولم تستطع بوجه من الوجوه ان تفسر سلوكها هذا للجمهور ولا كان تفسيرها اياه يعود عليه باقيل فائدة

واما حادثة دارنلي فان المعلومات التي وردت على وزارة الداخلية في آخر ساعة عنها وادت الى تخفيف العقوبة فرما كانت مما يمس شرف البعض ويؤثر في سعادتهم وصفا . معيشتهم فانفضوا بها الى وزارة الداخلية على ان تكون سرا

لا يباح به . وليس بعيدا عن الحقيقة ان تقول ان هذا هو ما جرى في الواقع .
فكيف تستطيع وزارة الداخلية ان تشرح سلوكها للجماهير وماذا يفيدم هذا
الشرح ؟

ان مراجعة الاحكام بالاعدام منوط برجال من كبار العالمين بالقانون ومن
اهل الفضل فهم يقتلون هذه الحوادث درسا ويكونون مطلعين على وقائعها تمام
الاطلاع . وقد يكون في اوائل المسائل التي يبحث فيها وزير الداخلية الجديد
المستر هندرسن (من العمال) اعادة النظر في مسألة الحكم بالاعدام . ومما
يكن من ذلك فقد علمت من اوثق المصادر انه لا يغير شيء في التقاليد القديمة
جرينا عليها حتى الان واصبنا وهو عدم اطلاق الجمهور على اسباب تخفيف الحكم
بالاعدام

اعلان هام

فمن حضرات مشركي مجلتنا بأنه نظراً لكثرة اشغال التحرير
فقد خصصنا حضرة السيد فوزي الدجاني لمعاونتنا بأمور التحرير باسم
« مدير التحرير » وصهدنا بالادارة وجميع بدلات الاشتراك الى حضرة
السيد صليبا عريضة فلجاء من حضرات المشتركين ان يتمدوه بكل
ما يتعلق بالادارة من مخاربة واستلام بدلات وغيرها .
ودفعاً لما عساه ان يقع من الالتباس فعلنهم ايضاً بان ليس لاحد
من السيدين المذكورين او لغيرهما شراكة او حق ما في المجلة بل هي
لصاحبها ومنشئها خاصة .